ما عقوبة امرأة تقود سيارتها؟

نجيب عصام يماني

ذكرت «عكاظ» أنه أُلقي القبض على فتاة تقود سيارة مع زميلاتها على شاطئ البحر.. السؤال: ما نوع الجريمة التي ستوجّه إلى هذه الفتاة، هل هي جريمة منصوص عليها في قانون المرور، مثل قطع الإشارة أو تجاوز السرعة أو الوقوف في الممنوع أو التفحيط أو غيرها من المخالفات التي تقابلها عقوبات مثل السجن أو سحب الرخصة أو حتى القتل كما في قضية أبو كاب؟ أم ستوجّه إلى هذه الفتاة جريمةٍ منصوص عليها في النظام ويصدر حكم في شأنها بصك شرعي؟ علما أن الفتاة قادت السيارة ومعها نسوة مثلها وبالتالي لا يمكن أن توجّه لها تهمة الاختلاء غير الشرعي.

العقوبة إذن غير معروفة كما أنه لا يمكن أن يُعاقب ولي أمر المرأة الذي تم استدعاؤه تصديقا لقوله تعالى: «ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزرَ أخرى». وقال صلى الله عليه وسلم: «لا يُؤخذ الإنسان بجريرة أبيه ولا بجريرة أخيه». وقال عليه الصلاة والسلام لأبي رمثة وابنه: «لا يجني عليك ولا تجني عليه، فلا يُؤخذ أي إنسان بذنب غيره فكل امرئ بما كسب رهين».

هذه الفتاة لم ترتكب أية جريمة يمكن أن يعاقبها عليها القانون فهي كانت في فسحة تقود سيارة على شاطئ البحر مع زميلاتها وقيادتها للسيارة على الشاطئ إنما هي من قبيل الترويح البريء الذي لا يعاقب عليه القانون، وهي مثل قيادة الدباب أو الدراجة أو قيادة الزوارق البحرية بأنواعها على شاطئ البحر بل هي مثل قيادة المرأة للسيارة في القرى والنجوع، فليس هناك ما يمنع شرعاً من أن تقود المرأة السيارة وهي ليست ما الحرام في قيادة امرأةٍ سيارتها مع قريباتها وصديقاتها؟ أمراً محظوراً في الدين، وإلا ما كنا رأينا أولئك النسوة المحجّبات والمنقبات يقدن سياراتهن في مشارق الأرض ومغاربها وبالتالي فلا عقوبة شرعية.

يقول الماوردي في الاحكام السلطانية... محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير والحد أو التعزير هو العقوبة المقدّرة شرعا والحد عقوبة مقدّرة بحكم النص الشرعي من كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. وما قامت به الفتاة ليس بمحظور شرعي تعاقب عليه بحد أو تعزير. يقول الحق: «وقد فصّل ما حرم عليكم..».

ولم يثبت قول يحرّم على المرأة قيادة السيارة، ومن يقول بغير ذلك فعليه بالدليل انطلاقا من أن كل مصالح العباد والمنافع الحقيقية هي على علم الإباحة الأصلية بتخصيص حكم الاستصحاب الذي يجعل كل نفع مباح حتى يقوم الدليل على خلافه؛ وعلى ذلك فإن ما لا يثبت تحريمه لا يصح لأحد أن يفتي بأنه حرام بدعوى أنه يؤدي إلى حرام ومن حرّم المشتبه وأفتى بذلك وحكم به الناس فقد زاد في الدين ما لم يأذن به الله وخالف النبي صلى الله عليه وسلم واستدرك على ربه بعقله أشياء من الشريعة فالتحليل والتحريم لا يثبت بالظن ومن حرّم للذرائع فقد حرّم بالظن والله يقول: «إن الظن لا يغني عن الحق شيئا..».

فالشريعة الإسلامية جاءت بالمبادئ العامة والقواعد الأساسية والخطوط العريضة لتندرج تحتها كافة القضايا والمسائل التي تستجد لتغير الزمان والعادات والأعراف. وقد فتح لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باب الاجتهاد وسنه للأمة من بعده وأخذ به أصحاب المذاهب قاطبة ما عدا الظاهري، فالنصوص عند ابن حزم كلها تعبدية.

الإسلام بشموله لم يدع المجال لصاحب هوى أن يقول في الدين بغير علم، فكل قول أو اجتهاد ليس عليه دليل مردود على صاحبه، وعليه فليس هناك ما يمنع المرأة شرعا من قيادة السيارة. وليس لأحد الحق في ترويع هذه الفتاة واستدعاء ولي أمرها ومعاقبتها أو معاقبته خاصة إذا علمنا حقيقة أن قيادة المرأة للسيارة تدخل تحت العادات التي الأصل فيها الإباحة. وقد قادت المرأة في عهد رسول الله الجمل والحصان والناقة. وقياسا عليه يجوز شرعا أن تقود السيارة لأنها هي الأداة المستخدمة في وقتنا الحاضر.

يقول ابن تيمية: إن لتصرفات العباد من الأقوال والأفعال نوعين: عبادات يصح بها دينهم، وعادات يحتاجون إليها في دنياهم والعبادات لا يثبت أمرها إلا بالشرع، أما العادات فالأصل فيها عدم الحظر فلا يُحظر إلا ما حظره الله. كما قال أهل الحديث إن الأصل في العبادات التوقف فلا يُشرّع فيها إلا ما شرّعه الله، والعادات الأصل فيها العفو. وقد كان لولي الأمر «حفظه الله» رأيه في قيادة المرأة للسيارة أن جعلها قضية اجتماعية ودور الدولة فيها ضمان المناخ الملائم، (عكاظ ١٤٢٨/١/١٤هـ) وتركها لهم تيمنا برسول الهدى والمحبة صلى الله عليه وسلم: «..أنتم أعلم بأمور دنياكم..»، مقولة صادرة عن طبيعته البشرية وذاته الإنسانية، مما لا يتعلق بالحل والحرمة وإنما استنادا إلى التقدير الشخصي والتجربة الذاتية في شؤون الحياة، وكان صلى الله عليه وسلم يُوجه أصحابه إلى الفرق بين ما يفعله على سبيل العادة والجبلة وبين ما يفعله بقصد التشريع وبيان الأحكام، فلا نضيّق ما وسّعه علينا الدين وننشغل بمثل هذه الأمور فلدينا ما هو أهم وأكبر.

نقلا عن جريدة "عكاظ" السعودية

التقرير السنوي عن أوضاع التوطين في دولة الإمارات

دبي /وام:

أعلن برنامج الإمارات لتطوير الكوادر الوطنية نيته إصدار تقرير سنوي حول أوضاع التوطين في كافة القطاعات الخاصة بالدولة تنشر النسخة الأولى منه في نهاية عام ٢٠٠٧ م.

وسيتناول التقرير الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لعملية التوطين في القطاع الخاص بالإضافة إلى المعوقات والانجازات في مختلف التخصصات في القطاع الخاص.

اعلنت ذلك عزة الشرهان مدير برنامج الإمارات لتطوير الكوادر الوطنية خلال مؤتمر صحافي عقده مجلس أمناء البرنامج أمس واستعرضت فيه النتائج السنوية التي حققها البرنامج خلال عام من إطلاقه.

حضر المؤتمر الصحفي معالي الدكتور أنور قرقاش وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني ومعالي أحمد حميد الطاير رئيس مجلس الأمناء وعدد من أعضاء مجلس أمناء البرنامج و السيد جيرارد لولس رئيس مجلس إدارة مجموعة جميرا والسيد عبد الكريم المازمي الممثل الرئيسي لمجموعة /بي بي الشرق الأوسط وباكستان/ والسيد محمد مالك نائب الرئيس للموارد البشرية في مجموعة ماجد الفطيم وجوزيف حنانيا المدير المنتدب لشركة /هيوليت باكارد آتش بي/ في منطقة الشرق الأوسط وعبد العزيز الغرير المدير والرئيس التنفيذي لبنك المشرق.

وقالت عزة الشرهان إن البرنامج قام حتى الآن بتوظيف ١٢٣٢ مواطنا ومواطنة في مختلف شركات القطاع الخاص وذلك منذ الإعلان عن فتح باب التسجيل للباحثين عن وظائف في يونيو ٢٠٠٦ وأشارت إلى أن البرنامج تلقى منذ تلك الفترة أكثر من اربعة الاف فرصة عمل في مختلف المجالات يتم حاليا دراسة طلبات التوظيف المقدمة من المواطنين لتوزيعها عليهم.

من جانبه كشف معالي أحمد حميد الطاير رئيس مجلس أمناء برنامج الإمارات لتطوير الكوادر الوطنية أن البرنامج يضع حاليا اللمسات الأخيرة لخطة عمل تهدف لتوظيف ما لا يقل عن الفين من المواطنين الباحثين عن عمل من الموجودين في قوائم البرنامج.

وأضاف/ أثبت البرنامج للجميع أن مفهوم الشراكة مع القطاع الخاص الذي ينتهجه هو الوسيلة المثلى لتحقيق تعاون مستدام ومثمر لكل الأطراف مبني على الثقة وانسجام الأهداف مشيدا بالتجاوب غير المسبوق للقطاع الخاص في الدولة والذي يتفق مع رسالة البرنامج ومنهجه في معالجة قضية المواطنين الباحثين عن عمل.

وقدمت الشرهان خلال المؤتمر الصحافي شرحاً مفصلاً عن إجمالي عدد المواطنين الذين تقدموا بطلبات توظيف إلى البرنامج إذ باشر البرنامج بتدريبهم ومساعدتهم في الحصول على الوظائف في المجالات والتخصصات المناسبة لكل منهم واحتل قطاع السياحة المرتبة الأولى في حجم التوظيف إذ استقطب نحو ٥٣٩ مواطنا ثم تلاه قطاع التجارة في المرتبة الثانية حيث استقبل ٥١٢ مواطنا أما المرتبة الثالثة فكانت لقطاع المصارف الذي قام بتوظيف ١٢١ مواطنا بعد تدريب البرنامج لهم وتأهيلهم.

واطلعت الشرهان الحضور على جهود حملة التوعية التي أطلقها البرنامج عام ٢٠٠٦م ، وتضمنت عددا من ورش العمل في المدارس والجامعات بهدف تعريف المواطنين بالفرص المتاحة لدى البرنامج بالإضافة إلى الدليل المهني الذي سيصدره البرنامج قريبا ليتم توزيعه على كافة الطلبة في المدارس والجامعات.

من جهة أخرى أظهرت الإحصاءات التي أجراها البرنامج على الطلبات المقدمة من خلال موقعه الإلكتروني ومراكز التسجيل المنتشرة في مراكز التسوق في الشهرين الأولين من الحملة أن البرنامج تلقى نحو ٤ الاف و٨٧٩ طلب توظيف حصل الف و٢٣٢ منهم علي وظائف فورية في قطاعات خاصة مختلفة كالتجارة والضيافة والمصارف والمؤسسات شبه الحكومية والعقارات وغيرها.

ويذكر أن الذين تم توظيفهم من المواطنين تراوحت مؤهلاتهم التعليمية بين الصف الخامس الابتدائي والثانوية العامة إضافة إلى حملة الشهادات الجامعية من مختلف إمارات الدولة .

ويقوم البرنامج قبل توزيع المتقدمين على جهات العمل بإجراء جلسات تقييم لهم ليتم توجيههم إلى المستويات التدريبية الملائمة وذلك بحسب احتياجات الشركات الخاصة ويبدأ البرنامج بعد ذلك بعقد سلسلة من الدورات التدريبية المجانية في نوعين أساسيات العمل ويشمل التدريب على المهارات الرئيسية المطلوبة في وظائف القطاع الخاص كاللغة الإنجليزية والكمبيوتر والتدريب المتخصص الذي يساهم في تأهيل المتدربين لتسلم مهام معينة ضمن قطاعات محددة كالمصارف أو القطاع السياحي.

المملكة للاستثمارات الفندقية تستحوذ على فندق فورسيزنز لانكاوي بقيمة ١١٤,٢ مليون دولار

الرياض / متابعة / فراس اليافعي:

أعلنت شركة المملكة للاستثمارات الفندقية (KHI) التي يرأس مجلس إدارتها صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود عن قيامها بالاستحواذ على فندق فورسيزنز لانكاوي ماليزيا، وذلك ضمن خطة الشركة لتوسيع وجودها في القارة الآسيوية بتكلفة إجمالية للمشروع تبلغ ١١٤,٢ مليون دولار أمريكي.

يحتوي منتجع لانكاوي الحائز على جوائز عديدة على ٩١ جناحا فندقيا وفلل سكنية، ويقع ضمن ١,٤ كم تمتد عبر شواطئ لانكاوي العذراء. ويحتل الفندق مساحة ٣٥ هكتارا وتم افتتاحه عام ٢٠٠٥م. منذ ذلك الحين، حاز الفندق على سمعة عالمية كوجهة لإحدى أفخم الفنادق في منطقة يتزايد فيها عدد السياح بشكل مضطرد. ويتمتع الفندق وبشكل حصري بموقع متميز، خصوصاً مع عدم وجود منافسة مباشرة، إضافة إلى سهولة الوصول إلى المطار الدولي.

سيوفر استحواذ فورسيزنز لانكاوي الرائد في سوق الفنادق الماليزية فرصة ثمينة للمملكة للاستثمارات الفندقية بإضافة الفندق الوحيد الذي يحمل علامة تجارية عالمية في تلك المنطقة إلى محفظتها الاستثمارية، خصوصا مع إمكانية تطوير المنتجع مستقبلا، حيث تنوي المملكة للاستثمارات الفندقية توسعة المنتجع بإضافة ما مجموعه ٢٠ غرفة وجناح وتطوير ١٤ فيلا فخمة معدة للبيع كمساكن تابعة لفورسيزنز. يتوقع أن تصل التكلفة الإجمالية للتوسعة والتطوير إلى ٣٥ مليون دولار ومن المقدر أن يتم الانتهاء منها في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨م.

يقع المنتجع في المنطقة الشمالية من شبه جزيرة لانكاوي، وهو رابع استثمار للمملكة للاستثمارات الفندقية في آسيا، حيث جاء بعد الاستحواذ على قطعة أرض بغرض تطوير منتجع رافلز بالقرب من دانانج (فيتنام) في كانون ثاني ٢٠٠٧، ومنتجع موفنبيك كارون بيتش في ٢٠٠٦، والإعلان في بداية السنة المنصرمة عن استحواذ قطعة أرض لتطوير فندق رافلز في بان ناه بالقرب من بوكيت (تايلاند).

إن الاستحواذ الخاص بفورسيزنز لانكاوي تحقّق عبر تأسيس شركة تمتلك المملكة للاستثمارات الفندقية ٩٠٪ منها فيما تمتلك يوروبيان هوتيلز كوربوريشن (EHC) ١٠٪، وهي نفس شريك المملكة للاستثمارات الفندقية في مشروع دانانج وبان ناه ومراكش.

وقد قال صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس إدارة الشركة "إننا مازلنا نعتقد بوجود فرص استثمارية في قارة آسيا، وقد عبرنا عن هذه الرؤية عن طريق استحواذ هذا العقار المتميز في منطقة ذات نشاط سياحي متنامي."

كما صرح السيد سرمد الذوق، الرئيس التنفيذي للشركة "نحن بصدد استحواذ فندق استثنائي يحقق عوائد مغرية مما يشكل إضافة مرحّب بها إلى محفظتنا الاستثمارية. إننا نفخر بالتوقعات المرتفعة للأداء التشغيلي للفندق وللتطوير المرتبط بالعقارات السكنية."

ملخص عن شركة المملكة للاستثمارات الفندقية:

تعد المملكة للاستثمارات الفندقية التي تتخذ من دبي في الإمارات العربية المتحدة مقرا لها، شركة رائدة في مجال استحواذ وتطوير الفنادق والمنتجعات وذلك بالتركيز على قطاعي الدرجة الأولى والفاخرة من الأسواق العالمية سريعة النمو مثل الأسواق في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا والأسواق الناشئة في أوروبا.

وللشركة حصص ملكية في ٣٢ منشأة في ١٨ بلداً، منها ١٩ فندقاً ومنتجعاً يجري تشغيلها حالياً (٤,٢٠٠ غرفة) بالإضافة إلى ١٣ فندقا ومنتجعاً (٣,٤٠٠ غرفة) لا تزال قيد الإنشاء أو في المراحل الأولى من التطوير. المملكة للاستثمارات الفندقية مدرجة في سوق الأوراق المالية في كل من دبي ولندن.

بنك "برقان" الكويتي يشتري حصة في بنك "إف آي إم" المالطي

الكويت / وام:

صرح مصرف "إف آي إم" ومقره مالطا إنه قبل عرضا لبيع حصة ٣٣٪ على الأقل لبنك برقان الكويتي مقابل ١,٧ دولار للسهم.

وذكر البنك في بيان بموقع بورصة مالطا على الانترنت ان بنك برقان قدم العرض في العاشر من فبراير/شباط ٢٠٠٧م. ويتضمن العرض اصدار اسهم جديدة.

وقال ان مجلس ادارته وافق على العرض يوم ٢١ فبراير وان المصرفين شرعا في اتخاذ الاجراءات اللازمة لإتمام الصفقة ورفض مسؤولو بنك برقان التعليق على الجوانب المالية للصفقة.

وقال بنك برقان في بيان بموقع البورصة الكويتية على الانترنت انه "سوف يبدأ مراجعة داخلية على بنك "إف آي إم" وذلك لتقييم شراء حصة استراتيجية.. ان المساهمة سوف تخضع لموافقات السلطات الرقابية."

واشار موقع بنك "إف آي إم" على الانترنت الى امتلاك شركة المصالح الاستثمارية الكويتية ٢٣,٨٤٪ من البنك في نهاية ٢٠٠٦م.

شركة قطر الوطنية للملاحة توصي بتوزيعات نقدية بنسبة 50%

الدوحة /وكالات:

قرر مجلس إدارة شركة قطر الوطنية للملاحة رفع توصية للجمعية العامة للشركة بتوزيع ٥٠٪ من القيمة الأسمية للسهم في صورة أرباح نقدية توزع على المساهمين.

وكانت الشركة قد سجلت تراجع صافي أرباحها الى ٢٦,٤ مليون ريال قطري (الدولار يعادل ٣,٦٤ ريال) مقارنة بنحو ٢٨٦,٢ مليون ريال في العام الاسبق، فيما أرتفع صافي الربح المحقق خلال الفصل الاخير بنسبة ٨٥,٢٪.

وفقد سهم الشركة خلال تعاملات اليوم ٥-٧-٢٠٠٧، حوالي ٨,١٦٪ من قيمته بعد تداولات ضعيفة بلغت ١٥,٩ الف سهم بقيمة قاربت ١,٣ مليون ريال.

السعودية تقر إنشاء هيئة حكومية مستقلة لتنمية الصادرات غير النفطية

الرياض / كونا :

أقر مجلس الوزراء السعودي انشاء هيئة حكومية مستقلة تعنى بتنمية الصادرات السعودية غير النفطية تسمى (هيئة تنمية الصادرات السعودية) مع الابقاء على نشاط تمويل الصادرات وضمانها في الصندوق السعودي للتنمية.

ووفقا للقرار الذي تضمنه بيان صحافي اصدره وزير الثقافة والاعلام اياد مدني عقب جلسة المجلس يوم الإثنين ٥-٣-٢٠٠٧ م ، فإن مجلس ادارة الهيئة سيكون برئاسة وزير التجارة والصناعة ويضم ممثلين عن عدد من القطاعات الحكومية و ٤ من المصدرين السعوديين من مناطق السعودية المختلفة باقتراح من رئيسها.

واسند لهذه الهيئة الجديدة عدد من المهمات بينها المشاركة في اعداد سياسات الدولة في مجال تنمية الصادرات غير النفطية وتطويرها وتحسين البيئة التصديرية عن طريق وضع البرامج وتقديم الحوافز للمصدرين وحماية الاستثمارات.

كما تشمل مهام الهيئة تقديم المساعدات الإدارية والفنية والاستشارية والحوافز للمصدرين لتسويق الصادرات وجذب المستفيدين الأجانب وتأهيل الكفاءات السعودية.

شركة "منشآت" الكويتية تعتزم تأسيس شركتين عقاريتين في السوق المحلية

الكويت /وكالات:

كشف فؤاد الحمود رئيس مجلس إدارة شركة منشآت للاستثمار العقاري الكويتية، عن أن الشركة تعتزم تأسيس شركتين عقاريتين مع حلفاء استراتيجيين في السوق المحلي خلال العام ٢٠٠٧، لم يحدد رؤوس أموالها، موضحا أن هذا التوجه يأتي ضمن الاستراتيجية التوسعية لـ منشآت خلال ٢٠٠٧، بمناسبة استعدادها لعمل حملة تعريفية على ضوء التوقعات بادراج أسهمها في الفترة القصيرة المقبلة في سوق الكويت للاوراق المالية.

وأوضح أن شركة "منشآت" استوفت كافة متطلبات الادراج بما في ذلك تقديم البيانات المالية عن الربع الاول المنتهي في ٢٠٠٦، التي وصفها بأنها متميزة وتتماشى مع النمو الذي تشهده الشركة خلال الفترة السابقة، مضيفا أن توسيع قاعدة المساهمين وهو آخر المتطلبات الرئيسية ستكون بعد أخذ الموافقة من البورصة على الادراج تماشيا مع توجيهات المساهمين في توفير فرصة استثمارية متميزة وقصيرة الاجل للراغبين في شراء أسهم الشركة وهذا يعكس بحسب قوله حرص مجموعة المساهمين على شركاتهم تحقيقا لأهدافها والاستمرار في دعمها حسب ما تقتضيه المصلحة.

غرف تجارة وصناعة دول "مجلس التعاون الخليجي" توافق على تأسيس شركة للاستثمارات

الدوحة - كونا :

وافقت لجنة القيادات التنفيذية لغرف تجارة وصناعة دول مجلس التعاون الخليجي على الاقتراح الخاص بتأسيس شركة قابضة للاستثمارات الخليجية.

جاء ذلك في بيان اثر ختام الاجتماع الـ ١٨ للجنة برئاسة المدير العام لغرفة تجارة وصناعة قطر الدكتور خالد الهاجرى والذي عقد يوم أمس في الدوحة.

وذكر البيان ان المشاركين وافقوا على مقترح انشاء شركة قابضة للاستثمارات الخليجية ودعوا الى توجيه الدعوة الى رجال الاعمال بدول مجلس التعاون للتنسيق والاتفاق على الاجراءات التنفيذية والنظام الاساسى للشركة.

وقال ان اللجنة استعرضت فى اجتماعها تقريرا موجزا حول القرارت والتوصيات التى قامت بها الامانة العامة لاتحاد الغرف الخليجية فى مجال تفعيل العمل الاقتصادي الخليجي المشترك ومشاركة ممثلين عن القطاع الخاص فى اعمال اللجان الوزارية وقمة مجلس التعاون الخليجي.

واضاف ان الاجتماع ناقش ايضا موضوع تنظيم المعارض الخليجية المشتركة خارج دول مجلس التعاون وتسهيل صعوبات النقل بين دول المجلس.